

# بیونق و حال جلیل و فضل و درجیل

کاشیه ملو از فوائد و شجون بفرزند بر شایه غلام یحیی مستعلقه میرزا بدر ساله سوم به



بفراتش جامع علوم عقلی نقلی فخر التجار مولوی خام حسین عظیم آبادی سکر الله علی

در بیان و برین اول مطبع خاص نجم العلوم و طباع

تفتيش  
1959

بسم الله الرحمن الرحيم

الآن بعد فحين عوائد سائفة وفوائد بالغة مترجمة لمبدأية الوري الى لوار المدي نفعها المتعود من شرفي محمد علي بن  
استاذنا العالم مولانا محمد علي محلي ابيه الله الكريم حال الاشتغال بقراءة احاسينية الزايدية على ارساله العظيمة راجين  
اعمالنا الانصاف وليس عن الاعتراف قوله صرح الدراية يمكن ان يقال ان المعنى صرح دراية ونسبة الصرح  
الى الطائفة سبباً لفته قوله وان كيت بقال في هذا من المسامحات وحمل كلام الشاعري الفصح البتة وان يكون سابقا  
يدل عليه تقطيعه على ما افاده عمدة الادباء من لا يدرك كل مستعمل من مفضل فاعلم بطري خاصة مستعمل ان يصرف فعله وان يكون  
متفاعل سابقا فاعلم في كل ما مستعمل وصفاً فعلين قوله الكاشع كاشع ما بين السحابة الى الضلع انما يفتقر قول طوي غدا  
عن شجرة اقطعك كذا قيل قوله بل للفرقان يمكن ان يراد به بالفرق بين الحق والباطل قوله هو العلم الكلي كذا قال السيد  
الزايد كان المراد بالعلم المتجدد وعلم تحقيق كل فرد من نوعه ولا مزية في انه لا يكون فرداً لا لكلي فاستنبط منه ان العلم المتجدد هو العلم الكلي  
ولذا زاد الحاشي روح قلة الكلي وليس في الكلي توجيهات كمي كما وهم وما قيل من انه لو كان المراد بالعلم المتجدد العلم الكلي فلا حاجة الى ان  
العلم المنصوري الى قوله تحقيق كل فرد منه بل يخرج من الكلي فانه ليس ككلي فذلك ما هو منشور الانكشاف ليس الامر شخصياً سور كان  
على حصولها او حضورها وليس الامر الكلي في حصولها الا القدر المشترك بين الصور الخاصة التي هي علوم حصولية فذلك الامر  
المشترك بين العلوم المنصورية امر كلي فما الفارق بينهما بقوله كما تلوح من الاشارات فان ما في اشارات الشيخ يؤول الى ان  
البعديّة الذاتية هي التي بها يمنع وجود البعد بدون البطل سواء كان البطل حلة تامة للبعد او ناقصة ويمكن ان يرتبط هذا القول  
بقوله يرادى كما تلوح هذه الارادة من الاشارات اي اشارات المصنف والسيد الزايد حيث كتفياً على ما خرج المنصوري هو ما  
باخراج حصولي القديم والآن بعد ان يراد بالاشارات الى الالام انما عبر عنها المصنف ثم اعلم انه كتب الى العلامة ادام علم طبع  
في بعض محاشي ليل هذه البعديّة الذاتية لا توجد في بعديّة الزمان بل في بعديّة الزمان بل في بعديّة الزمان بل في بعديّة الزمان

تفتيش  
1959

حين انقاسه في جوفه رسالتنا المدرك المستور انما يتوهم سبعين بعد الالف والمائتين من خيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
كما بان فيه ما ترجمته ان هذا خلاف كل من فاهم بعد من تقدم اجزاء الزمان بقصتها على بعض من قبيل التقدم بالذات فاسئل ان تقدم  
اليه الجواب بما يحصل ان البعدية بالمعنى المذكور تقتضي ان يكون بين القبل والبعده علاقة بالعلية سواء كان القبل علية تامة او كلية  
ناقصة وليس من اجزاء الزمان علاقة بالعلية كما صرح به في شرح التجريد المجدي وشرح المواقف وشرح حكمته اجمعين وغيره فليس هنا نقية  
ذاتية بالمعنى المذكور نعم اطلق الحكماء بان اس مقدم على اليوم واليوم مقدم على الغد بالذات فالمراد منه ان اس مقدم على اليوم  
بالزمان اليوم مقدم على الغد بالزمان الا ان هذا التقدم الزماني بينها بالذات اى بلا واسطة امر اخر بخلاف التقدم الزماني الذي  
في الزمانيات فانه بواسطة اجزاء الزمان اذ تقدم والتاخر من المعروضات لاولية للزمان وقد صرح بهذا المعنى ايضا في تلك الكتب  
وغيرها فها وصل هذه المراسلة اليه كتب مكتوبة باليد ودام طله معتزلا بما ترجمته الى مستفيض من حكم بيت الحمد والشرف وما اقدر على  
التكلم مع جنابكم الا بالخلص وما اختاره ضميركم الصافي ومخبركم الشاف فوالا ولى الا انه يحيط في خاطري ان اجزاء الزمان لا يمكنها  
استقلة بمتنوع وجود لبعدها بدون القبل ولو امكن وجود المسبوق من صبح ذلك اليوم لان عدم الاتصال هو خلف فقد شققت  
فيها البعدية الذاتية ثم اسئل دام طله اليه الجواب بما ترجمته انه نعم ذلك مقدمتين الاولى انه ليس بخبر سابق من اجزاء الزمان  
تقدم على الخبر المتأخر تعقدا بالطبع او تعقدا بالعلية فاذا لم يستلزم في حاشي شريح التجريد قال سيمند في التخصيص ليس  
بما سبقه من الزمنة والحركات ومن الآتية عليه بوجه انتهى واستدلوا عليه بوجه منها ان المتقدمين الذين  
ما يجوز اجتماعه مع المتأخر واجزاء الزمان مما يستحيل اجتماعها لكونه غير قار وقد رجع عليه شارح التجريد بان ذلك غير لازم لا ترى  
ان العلة المتقدمة بالطبع على المعلول لا يجوز اجتماعها مع بل يجب عدم اجتماعها معه وقيدوا ان المتقدم بالطبع  
عدم العلة المتقدمة لادوم وجوده ويجتمع مع المعلول ولو سلمنا ان وجوده ايضا تقدم بالطبع فنبت العلة المتقدمة على المعلول سبحانه  
وجوده يوجب عدما الطارى على وجوده وكلاهما يتبع بالطبع فتقدمهما تقدم على المعلول بالطبع ويجمع معهما ما وجوده فوالا ولى ان كان  
لا يجمع مع المعلول لانه من حيث هو صرح بوجاهة اجتماعه مع المعلول انما يقع اجتماعه مع المعلول لما في وجوده توقف المعلول على عدم  
العلة المتقدمة ايضا ولولا ذلك لجاز اجتماع وجوده مع مجزئات الاجزاء المتقدمة من الزمان فانه من حيث هو لا يجوز اجتماعه مع  
المتأخر ولا يلزم بطلان كونه غير قار لانه كذا في بعض حاشي شريح التجريد القديمة ومنها ان الزمان مساوية في الحقيقة فلا  
يكون محتمل بعضها علية لبعض اخرى من العكس فلا علية ولا معلولية بينها بحسب الماهية ولا يجب تشخيصها ايضا لان الزمان  
متصل واحد فلا يكون باخراؤه الا مفروضة كذا افاد شارح التجريد والآتية ان الزمان متصل بمعنى ان الاجزاء المفروضة له  
بينها حد مشترك وبهذا المعنى الاتصال بخط واسطه وحسب تعليل من هذا المعنى فصل لكل متصل اما الاتصال بمعنى توحد الوجود  
حاله ان الساعة الماضية والساعة المستقبلية كليهما موجودتان في الواقع معا او احدهما مع دونه في الواقع عند وجود  
الآخرى فليدرك كلاهما معا وسأل عن الواقع على الاطلاق فالزمان ان متصل بوجوده في الواقع بماضية يتقبله متوحد الوجود  
مشكك في المكان المتوحد في الواقع فليس في الزمان تجدد وقادف في الواقع فالحكمي يكون احدا بخبرين ماضيا والمتأخر  
مستقبليهما من الاطلاق المتقدمة فلا يكون له جزاء تقدم وتأخر اصلا بحسب الوجود في الواقع الا التقدم والتأخر بالترتبة

هذا هو المقصود  
بما تقدم من  
المتنوع في  
الاجزاء  
المتقدمة  
من الزمان  
فانه من حيث  
هو لا يجوز  
اجتماعه مع  
المعلول على عدم  
العلة المتقدمة  
ايضا ولولا ذلك  
لجاز اجتماع  
وجوده مع  
مجزئات الاجزاء  
المتقدمة من  
الزمان فانه من  
حيث هو لا يجوز  
اجتماعه مع  
المتأخر ولا يلزم  
بطلان كونه غير  
قار لانه كذا في  
بعض حاشي شريح  
التجريد القديمة  
ومنها ان الزمان  
مساوية في الحقيقة  
فلا يكون محتمل  
بعضها علية لبعض  
اخرى من العكس  
فلا علية ولا  
معلولية بينها  
بحسب الماهية ولا  
يجب تشخيصها  
ايضا لان الزمان  
متصل واحد فلا  
يكون باخراؤه  
الا مفروضة كذا  
افاد شارح  
التجريد والآتية  
ان الزمان متصل  
بمعنى ان الاجزاء  
المفروضة له  
بينها حد مشترك  
وبهذا المعنى  
الاتصال بخط  
واسطه وحسب  
تعليل من هذا  
المعنى فصل لكل  
متصل اما الاتصال  
بمعنى توحد  
الوجود حاله ان  
الساعة الماضية  
والساعة  
المستقبلية كليهما  
موجودتان في  
الواقع معا او  
احدهما مع دونه  
في الواقع عند  
وجود الاخرى  
فليدرك كلاهما  
معا وسأل عن  
الواقع على  
الاطلاق فالزمان  
ان متصل بوجوده  
في الواقع بماضية  
يتقبله متوحد  
الوجود مشكك  
في المكان المتوحد  
في الواقع فليس  
في الزمان تجدد  
وقادف في الواقع  
فالحكمي يكون  
احدا بخبرين  
ماضيا والمتأخر  
مستقبليهما من  
الاطلاق المتقدمة  
فلا يكون له  
جزاء تقدم وتأخر  
اصلا بحسب الوجود  
في الواقع الا  
التقدم والتأخر  
بالترتبة

فجزاؤه من المتقدم متأخر والمتأخر متقدم فالبلد ان كان من الماضي فالتقدم ما هو اقرب منه ثم ونحو وان كان من المستقبل  
فما هو اقرب منه يكون اقدم ثم ونحو وعلى الثاني فالزمان في الواقع لا يتجدد وبعضه متفق وبعضه متوهم ولا جزاء تقدم وتأخر بالزمان  
فحدوده وجودها من في الواقع المستقبل معدوم في الواقع فلا يكون للزمان متصلا لان الاتصال لوحد وجود متصل فلا يتصل  
لوحد وجوده مع انفصال بعض الاجزاء في الواقع وعلى الثالث فخطا سائر الزمان لا يكون متصلا فان الاتصال لوحد الوجود ولا  
وجوده وباجل ان الزمان لو كان موجودا في الواقع بدون التجدد فلا تقدم ولا تأخر زمانا من اجزائه والا فليس حقيقة متصلة  
وبهذا كل حلي وقد افاده المحققون ايضا واذا وجبت ثبات المتشككين فنقول ان تعريف البعدية الذاتية اى بعدية بها يمنع  
وجود البعدية ان يكون البعد على البعدية واقعة او ماسة وليس بين اجزاء الزمان علاقة اصلية كما مر في المقدمة  
الاولى فليس هناك بعدية ذاتية وتأخر في خاطر كمن لو لم يدل على ان البعدية على البعد بل بان نقول بلوا كمن وجود صبح هذا اليوم بدون  
سائر لانعدام الاتصال مع اثبات فصلا للبعدية وهذا من السخايف والحق ان اردتم بالاتصال الزمان ما يحصل  
الكلم المتصل فنقول انه لا يعدم اصلا لو امكن وجوده سار بدون الصبح فلا نسلم الملازمة وان اردتم بالاتصال لوحد وجوده فنقول  
ان الاتصال بهذا المعنى ثابت للزمان على تقدير القول بانه موجود في الواقع سواء على هذا التقدير لا بعد ولا قبل ولا تقدم ولا  
تاخر لا الترتيب ولا الكلام الثانيه ولا تحقيق البعد والتقدم والمتأخر على نحو محكم فلهذا اخبرنا ان بعضه موجود في الواقع وبعضه  
معدوم فيه مرجح فلا اتصال كما قدم في المقدمة الثانية فتخرج بطلان الثاني بتدبر قوله وانما اكتفى في نفي الديدان الخ  
الديدان العادة كذا قال في النهاية وتفسير هذا للطرية ولا مانع للمجاز ولا هو مقصود على السماع بل كفى فيه وجود العلاقة على ما  
المتأخر كما هو مخرج في السلم وغيره فنفى قوله وانما اكتفى لمصنف في نفي هذه الطريقة أي طريقه في حصوله في العقل على الاول اى المحصور  
حيث قال واعلم محصور لا يكون بحصول الصورة احالة الخ فلا يرد قيل ثم ان لفظ الديدان لا معنى له في هذا المقام اصلا لانه  
في اللفظة العادة فيكون حتى قوله انما اكتفى في نفي الديدان انما اكتفى في نفي العادة وبهذا الفاظ ليس تحتها سمان محصلة انتهى قوله  
لا ينافي الخ في هذا ان يحصل شيء في الاعم وان كان لا ينافي في الاختصار في الاصل الا ان الاختصار في الاعم لا يستلزم الاختصار  
في الاصل ايضا فيحمل ان يوجد الاختصار في الاصل ان لا يوجد فلا يثبت الاختصار في الاصل اى المحصورى السكوت وهذا سافكا  
يعين لمقسم فام حصل هذا لا يرد واراد غير من دفع ما يتخلل من ان ساقط ووجه التسقوط ظاهر فاما لا يعقل ثم ما قيل مع ان الاختصار شيء  
في الاعم من حيث هو كذلك من ان الاختصار قطع انتهى فحينئذ انما يريد على ما في هذا الفاظ عن قولك لمصنف  
وان كان لا ينافي الخ بجملة ان الوصلية فانه ال صرحا على ان الكلام بعد التمثل ولو قال فلذلك ليقال ان هذا اليراد على كلام  
الحشي فباياه قوله مع ان الاختصار مع فان هذا العنوان قال على اية ايراد ان وليس قبله ذكر ايراد على كلام الحشي صلا فقل  
قوله فليس تخصيص العلم بالميتة وتوضيحه ان المهر وب عنه من تخصيص مرتبة ما هو مرة بعد اخرى من حيث اللفظ لانه  
مرة بعد اخرى من حيث المعنى واللازم هنا انما هو تخصيص واحد لفظا وهو بالتجديد وهذا لا يرب عنه الحشي في تخصيصه ما افاد  
بما هو مخرج حيث قال تعدد تخصيص واحد بينك على تعدد تخصيص واحد ووجه تخصيص من واحد وهو قوله بالتجديد  
لكن ادى مودى العبد ان انتهى وقيل من ان المهر وب عنه هو تخصيص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث

عبدالله بن عبدالمطلب

المعنى واما التخصيصان مرة واحدة فهو ليس شئ في ذاته علم السيد اذ اصله سوا كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى واما  
 لا يلزم التخصيص مرة بعد اخرى بل لا يلزم تخصيصان مرة واحدة بل لا شاعة فيه فغير سديد بما قد افاده علم حدى ملك العلم  
 سرح من ان اعتبار التخصيص مرة واحدة وان كان تصورهما بحسب اللفظ فان لفظا واحدا وهو التخصيص وادنى تودى لفظا  
 ولكنه لا يتصور بحسب المعنى فان من الاحوال وكسولى عموما من وجهه التخصيص بهما انما يتصور بان تخصيص كل واحد لا يحصى الى  
 ثم بالاحداث او بالعكس من لزم التخصيص مرة بعد اخرى بحسب المعنى وهذا امر فيه شاعة عند ذلك القائل قوله ان  
 معياره تعقب بحر العلوم السيد الزاهد سرح بان ما افاده من اشتراط المساواة في صفات المعارف محال اصله  
 فان المفرد المحلى والجمع المحلى والموصولات من اعم وعلماء الاصول يشفقون على ان صفات العلم سقطت لان وادى اعم  
 وقد اعتنى بعض السوات لدفع هذا الايراد بتوجيه قول السيد الزاهد بان معناه انه قد تقرر في علم النحوان توصيف المعارف  
 للتوضيح غايها ووصفا مساوية لها غالباً ثم افتر على هذا التوجيه وقال في نشاطه فاكتمل كمال الانصاف حتى يجد بغيرك  
 ولا ترى كلام المحشى مخوفاً بغير الايراد اقول ان هذا فترية بلا مزية فانه ما تقرر في علم النحوان اوصاف المعارف مساوية لها  
 غالباً بالمعنى الذى هو مراد السيد الزاهد اى المساواة في الصدق كما لا يخفى على من اتحل بكمال الانصاف نعم ان النحويين قالوا  
 ان الموصولات خصصت مساوية بمعنى في نحو تعريف واعلوية ليس المراد الاخصية او المساواة في الصدق صرح بالرضى  
 وغيره وتفصيل في التحقيقات لمضيت قوله اى العلم اى حصل عند الابصار علم حصوله يقال بعض بنابر الزمان مستند لا  
 لان المبصر الذى هو المعلوم قد تقرر كونه حصوليا واذا كان المعلوم حصوليا كان العلم ايضا حصوليا انتهى وهل هذا الاضحاك  
 فان حصوله وخصوصى من انسام العلم بالمعلوم فكيف يكون المبصر حصوليا ولو حصل حصوله على المعنى اللغوى فهو خذ  
 قوله قد تقرر فترية قوله كفى للاكتشاف قال اعم جدابى مقدم الخققين سرح يرد على صاحب الاستراق ان العلم والمعلوم  
 فى انصوري تتحد بالذات وبالا اعتبار فاذا عدم المعلوم يلزم انعدام العلم سرح ان المفردة تشبه بخلافه نعم محل  
 طرقة انه قابل بعالم المثال فى بعض المواضع فذا دام المحسوس حاضرا عند المحسوس المذكور يكون الاكتشاف بحسب وجوده  
 اعم من المبصر فاذا بطل فكيف مثال له من غير الظهور فى الذهن وانفا من فيه وهو متحد مع الاول بالذات  
 بل بحسب الشخص بالنظر الدقيق ولما لم تجده لنقل المتوسط نقول انه متحد بالذات بان بحسب الشخص هذا الشخص مع التباين المذكور  
 له مناسبة للاول بهما بصير كاشفا للاول انتهى بالقائه وحاصل محل على ما ينادى عليه ظاهر كلامه ان العلم الابصار  
 الذى تحقيق حال الاحساس من تغيير ولكن لا نعدم العلم مطلقا ببقاء المناسبة بين ما فى عالم المثال وبين المحسوس  
 وليس في هذا كلام شائبة انه لا يتغير علم المبصرات بانتفاء كنهها وانما وجودها فى ذلك العالم وسهم من نقل خبر  
 الايراد ثم محل المذكور واصناف من عند نفسه بعد قول المقدم واما مقارن فيه فلا يتغير علم المبصرات بانتفاء كنهها  
 انما رضى لوجود ما فى ذلك العالم ثم تعقبه بقوله ولا يخفى انه يظهر من هذا الكلام ان المبصرين بقوله فى انما رضى لوجود  
 فى عالم المثال وكذا ان العلم متعلق به ابصارا يعنى صاحب الاستراق كما يلى عليه قوله فلا يتغير علم المبصرات انما رضى  
 ان صاحب الاستراق لا يقول بكون العلم متعلق بالاشياء الموجودة فى عالم المثال ابصارا بطلان انتهى ولا

سرح من ان اعتبار التخصيص مرة واحدة وان كان تصورهما بحسب اللفظ فان لفظا واحدا وهو التخصيص وادنى تودى لفظا  
 ولكنه لا يتصور بحسب المعنى فان من الاحوال وكسولى عموما من وجهه التخصيص بهما انما يتصور بان تخصيص كل واحد لا يحصى الى  
 ثم بالاحداث او بالعكس من لزم التخصيص مرة بعد اخرى بحسب المعنى وهذا امر فيه شاعة عند ذلك القائل قوله ان  
 معياره تعقب بحر العلوم السيد الزاهد سرح بان ما افاده من اشتراط المساواة في صفات المعارف محال اصله  
 فان المفرد المحلى والجمع المحلى والموصولات من اعم وعلماء الاصول يشفقون على ان صفات العلم سقطت لان وادى اعم  
 وقد اعتنى بعض السوات لدفع هذا الايراد بتوجيه قول السيد الزاهد بان معناه انه قد تقرر في علم النحوان توصيف المعارف  
 للتوضيح غايها ووصفا مساوية لها غالباً ثم افتر على هذا التوجيه وقال في نشاطه فاكتمل كمال الانصاف حتى يجد بغيرك  
 ولا ترى كلام المحشى مخوفاً بغير الايراد اقول ان هذا فترية بلا مزية فانه ما تقرر في علم النحوان اوصاف المعارف مساوية لها  
 غالباً بالمعنى الذى هو مراد السيد الزاهد اى المساواة في الصدق كما لا يخفى على من اتحل بكمال الانصاف نعم ان النحويين قالوا  
 ان الموصولات خصصت مساوية بمعنى في نحو تعريف واعلوية ليس المراد الاخصية او المساواة في الصدق صرح بالرضى  
 وغيره وتفصيل في التحقيقات لمضيت قوله اى العلم اى حصل عند الابصار علم حصوله يقال بعض بنابر الزمان مستند لا  
 لان المبصر الذى هو المعلوم قد تقرر كونه حصوليا واذا كان المعلوم حصوليا كان العلم ايضا حصوليا انتهى وهل هذا الاضحاك  
 فان حصوله وخصوصى من انسام العلم بالمعلوم فكيف يكون المبصر حصوليا ولو حصل حصوله على المعنى اللغوى فهو خذ  
 قوله قد تقرر فترية قوله كفى للاكتشاف قال اعم جدابى مقدم الخققين سرح يرد على صاحب الاستراق ان العلم والمعلوم  
 فى انصوري تتحد بالذات وبالا اعتبار فاذا عدم المعلوم يلزم انعدام العلم سرح ان المفردة تشبه بخلافه نعم محل  
 طرقة انه قابل بعالم المثال فى بعض المواضع فذا دام المحسوس حاضرا عند المحسوس المذكور يكون الاكتشاف بحسب وجوده  
 اعم من المبصر فاذا بطل فكيف مثال له من غير الظهور فى الذهن وانفا من فيه وهو متحد مع الاول بالذات  
 بل بحسب الشخص بالنظر الدقيق ولما لم تجده لنقل المتوسط نقول انه متحد بالذات بان بحسب الشخص هذا الشخص مع التباين المذكور  
 له مناسبة للاول بهما بصير كاشفا للاول انتهى بالقائه وحاصل محل على ما ينادى عليه ظاهر كلامه ان العلم الابصار  
 الذى تحقيق حال الاحساس من تغيير ولكن لا نعدم العلم مطلقا ببقاء المناسبة بين ما فى عالم المثال وبين المحسوس  
 وليس في هذا كلام شائبة انه لا يتغير علم المبصرات بانتفاء كنهها وانما وجودها فى ذلك العالم وسهم من نقل خبر  
 الايراد ثم محل المذكور واصناف من عند نفسه بعد قول المقدم واما مقارن فيه فلا يتغير علم المبصرات بانتفاء كنهها  
 انما رضى لوجود ما فى ذلك العالم ثم تعقبه بقوله ولا يخفى انه يظهر من هذا الكلام ان المبصرين بقوله فى انما رضى لوجود  
 فى عالم المثال وكذا ان العلم متعلق به ابصارا يعنى صاحب الاستراق كما يلى عليه قوله فلا يتغير علم المبصرات انما رضى  
 ان صاحب الاستراق لا يقول بكون العلم متعلق بالاشياء الموجودة فى عالم المثال ابصارا بطلان انتهى ولا

[illegible]





المحشى من جهة لا وجه للاختصاص خبر يحصل صورة خبرى وتجبر آخر يحصل صورة خبرى آخر وهذا ظاهر جدا انتهى وفيلان خبر معلوم  
بما قلنا اختصاص خبر يحصل صورة خبرى وتجبر آخر يحصل صورة خبرى آخر بل صرف عنان العناية الى دفع النقض بالادلة تنويه  
بان يحصل صوت خبرى فى خبر وصوره خبرى آخر فى خبر آخر وهذا الحصول اماما للاتفاق او بسبب مناسبة تاما او باقتضاب  
سابق وليس فى كلامه عوى الاختصاص وهو سلم فنقول قدس سره ليس بخاف عن هذا القيد فلا قدح عليه لانه كيف يقول  
فى اللبس يمكن ان يتكلف وكيف يامرنى المنتهى بالتاكيد يقول فتأمل فى هذه الموصلة ما لم يزل العلم زائدا على هذا القدر اعلم ان لما كان المقصود  
من توجيه تقرير النقض ان المقوم المذكور اعلم بخبرى بما هو خبرى فلا يلزم اجتماع المشككين فاما اذا المحشى دفعه بقوله ولا يصح الى انكار  
علم الخبرى بما هو خبرى انما ثبت من هذا القول الى قوله ومكتف بالملوحي اعنيته فى الذهن الا انه يحصل الخبرى بما  
خبرى فى الذهن مقتضى ما استدركه على حصول الاشياء بانفسها فى الذهن ولا ريب ان هذا الثابت لا يدفع التوهم  
من الا اذا ثبت ان هذا الحصول هو العلم وليس العلم امر آخر فلذا قال المحشى وليس العلم زائدا على هذا القدر واذا وحيث ان  
عرفت ان هذه المقدمة لها دخل تام فى هذا المقام فلا يراد قيل من ان هذه المقدمة لغو لا طائل تحتها فى هذا المقام  
ما لا يخفى على المتأمل انتهى قوله فاسلان قوله هي اعلم ان لا يخلو من خلا تحت لنقل حتى يكون اجواب على خلاف قانون المناظر  
ويكون ان يقال انما لو سلمنا ان ذلك القول اخل تحت لنقل فاجواب ايضا على قانون المناظر وهو بهم فاسد فان المنوع  
الثلاثة وان لم توجه على لنقل من حيث هو لنقل لكنها توجه على لنقل كذا قيل وما قيل من ان المنوع الثلاثة تتوجه على  
النقل عن جميع ما يعلم ان النقل عنه الماتعة او كتاب لا معنى لتوجه المنوع الثلاثة عليها قال السيد الزاهد فى حاشيته  
فى هذا الموضع نقى قال بعض بنى الزمان هي الاسئلة والاجوبة التى اوردوا المحشى بقوله وفيه نظر انما نقول هذا التفسير للفقهاء  
ناش عن دقة نظره وما ذهب اليه احد من المذاهب من ان كل خبر على تفسيره قافى التى يبح المحقق الدوائى بوجودها  
بالاسئلة والاجوبة التى اوردوا السيد الزاهد قد بر قوله يلزم امر استحالة بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية لازم وصفا  
غير متناهية فان الكلام فى الشق الاول لافى الشق الثانى اما ترى الى ما قال المحقق الدوائى فى الشق الاول ان  
يقال فيتنهى الى ادراك وجوده الا لكان للنفس ادراكات غير متناهية فما قيل ان على طريقة بعض المحققين على تقدير عدم ثبوت  
المسمى يلزم امر استحالة بين وهو لزوم ادراكات غير متناهية او صفات غير متناهية فلا تضع ليه قوله ثم انى بصيغة المضارع  
المتكلم كذا فى حاشيته على ما نقل بعض النحارير فمن فهم ان بصيغة الماضى المعلوم وصيغة ماضية الى الاستاذ فقد  
خالف انتهى على ما ياباه قوله آخر فان الاستاذ انما يتقرب به حتى يكون هذا تقريرا آخر قوله وقريب منه ما افاد به بنفله  
الى الاستاذ كذا فى حاشيته على ما نقل بعض النحارير ومن فهم ان ضمير هو يعود الى معاصر الاستاذ فقد خالف المنتهى  
على ما ياباه لفظ افاد فان المحشى فى هذه الحاشية بصدد مقولات معاصر الاستاذ وما عمن عنه فى توضيح لفظ افاد  
منه كذا كيف جوز ان المحشى عمن عمن افادة معاصر الاستاذ بلفظ افاد وهو عمن افاده الاستاذ بلفظ افاد انتهى بر قوله بهذا  
يثبت المقدمة المنوعة ان غرض السيد الزاهد من فتح له ان اثبات المقدمة المنوعة بحسب هذا الكلام الى كونه بعدلنا لانه  
ولم يثبت وتامنا ادعى المحقق الدوائى من ان هو المقدمة بطلان مدروسة وان لم يثبت هذه المقدمة بل المقصود فانها

س  
٤  
ر  
ب  
ج  
د



لا تمتنع الا للاسم من وجوده بل اشتى الزايل وجوده محضه من كونه سلبا تابوا المقصودا فاما وجوده محضه ولا  
 ابطالك متا بقاى بان بده اقدمه لم تبق اصله كيف يبطل جوى ظهور بطلانها كما وقع من الحق الذي لا يفتل بعض  
 نظري كلامه في تمام الظاهر من بعض الاشياء من هذا القول ليس اثبات اقدمه لم يثبت ولا ان شهرة عدم خلق السلب  
 الا بالثبوت كات في اثبات المقصود بل الغرض منه ابطال جوى ظهور بطلان اقدمه الشهرة كما وقع من الحق  
 الدواني انتهى لا ينبغي ان يثبت انية قوله لانها تدل على لا ريب ان ما ذكر صاحب المطارحات يدل على الاجابة  
 اعني وجودية جميع الادراكات فان خصوصية علم دون علم في كونه زائلا لمغاة على ما قدم مفصلا من الحشوي فاما ما اورده عليه من  
 ان دليله لا يدل الا على ان الادراك ليس عدما محضا سواء كان مدنا ثابتا او وجوديا محضا فلا يحصل المقصود ويكون الادراك  
 وجوديا محضا فهو لا يفتوح في دلالة تقييده على الاجاب الكلي لان هذا لا يرد واد على كل تقدير سواء دل على الاجاب الكلي  
 او على الاجاب الجزئي فلا تنفقت الى ما قال بعض نظري كلام الحشوي في دلالة ما ذكر صاحب المطارحات على الاجاب الكلي  
 اعني وجودية جميع الادراكات في خيرة انخفا اذ قد عرفت ان غاية الزعم من دليله ان الادراك ليس عدما محضا و  
 اما ان ليس عدما ثابتا ايضا حتى يلزم كونه وجوديا محضا فلا يلزم اصلا قال السيد الزاهد في حاشية الحاشية الا ان  
 ثبت توافق الخ وجه التميز انه ما اقيم عليه برهان واما حكم الرجوع الى الوجهان بهذا التوافق فما لا يعيد في محل المناظرة  
 انهم فاقال بعض الناظرين لا يطر لهذا التميز وجه غير سديد وقال رفيع العلماء في وجه التميز من ان الادراكات  
 مختلفة في النوع فالمانع من جواز اختلافها في الوجودية والعدمية وتجب بعض النظائر بان لا يمكن للاختلاف النوعي الا  
 بعد الاتفاق في الجنس مرجح لا يمتنع لكون بعض الادراكات وجودية وبعضها عدمية اقول هذا ليس بشي فانه وان تفقت  
 الادراكات في الجنس فكيف يمكن ان يكون وجودية بعضها وعدمية بعضها باختلاف انفصول تدبر قوله لا يجب عدم كونه  
 الخ اورد عليه بعض الناظرين بان لا يمكن ممتازا بنفس بل بالملكة يكون امرا متزا عيا في وجود نفسه ولا وجوده لا ينشأ  
 الا شرا فلا يكون متشارا لا يمتياز الغير الا بمعنى ان منشأه متشارا لا يمتياز الغير ولا يكون متشرا لا يمتياز الغير  
 ان هذا مبني على انه لا يكون له متزاعي احكام سواء احكام منشأه وهذا امر شى عليه فلذلك الناظر في مواضع عديدة  
 من كتابه ولا برهان عليه وقد مر من هذا ما يتعلق بهذا المقام قوله حاكمه استخانة التسلسل الخ تحقيق المقام ان نفس المتشرا  
 او قد يثبت على الثاني فاما ان يكون تعلقاتها بالبدن ازليا كما هو ذهب القائلين بالنسوخ اولاد على الثاني فاما ان  
 تكون قبل التعلق بالبدن شاعرة بغير ذاتها وصفاتها اولاد هذه اربعة شقوق فكل الاول في حيل التسلسل في التصور  
 على تقدير نظرية ما لان الزمان المتناهي كيف يكون سعيه لا غير المتناهي وعلى الثاني لا يتم هذه الاستحالة لعدم  
 وجود النفس كذا زمان ادراكات متا فانهما قبل كل بدن كانت تدرك في بدن وكذا على الثالث واما على الرابع فيتم تلك  
 الاستحالة لان زواجر وجود النفس ان كان غير متناه لكن زمان ادراكات متناه فانه ميتة ادراك النفس من حين  
 تعلقاتها بالبدن فما قبل من ان القول بان استخالة التسلسل المتكسر لا يتا في اذ قبل بقدوم النفس في تعلقاتها ايضا كما  
 هو ذهب القائلين بالنسوخ في حال فلا يتجمل شل هذا الخيال قوله كماله عدم عدم قد قبل اعني عدم

٢٢  
 في بيان  
 في بيان  
 في بيان

سعدت إلى العدم الثاني الموصوف بالقديم وبالزاد بالعدم القديم للعدم السابق وبالعدم الاول بالاضاف للعدم  
اللاحق والعدم السابق فيكون هذا مستلزاما لكون العدم اللاحق انتفاء للعدم السابق واما قيل من لا معنى لكون العدم  
اللاحق انتفاء للعدم السابق اصلا اذ انتفاء العدم السابق لا يكون الا بالوجود لا بالعدم والا لزم ارتقاء التقييد  
ففيه ان هذا الوجود كان هو العدم اللاحق للعدم السابق الا ترى الى ما قال المحشي فها سيأتي من ان اذا فرضنا ان زيدا معدوم  
ثم وجد ثم عدم فيصدق ما ولا زيدا معدوم فاما لا معدوم فالتا ليس بالمعدوم فمضاتنا هذا الى آخر ما قل قوله لا اطلب  
المحشي على رفعه وقيل من ان زوال الشيء عبارة عن رفعه اخصا عن رفعه اعمى بعد تحققه كما مر من ان شأنه مع  
ولا استحالة في تقدير الرفع اخصا عن شيء بل لكل حادث رضاء خاصان سابق ولا حرج فلا يلزم على تقدير تعدد  
الزوال للزوال الواحد عدم بقائه المحشي بين الشيء ونقيضه ضرورة ان الزوال ليس بنقيض الزوال وان كان رضاء  
ولا ان يكون الشيء واحد نقضان ففيه اما اولافان قوله بل لكل حادث رضاء خاصان سابق ولا حرج ينافي  
فيه من ان الرفع اخصا عن شيء بعد تحققه واما ثانيا فان قوله ضرورة ان الزوال لا يخرج من مسلمة ان  
مع شيء نقيضه فلا معنى لالزوال رفع للزوال لكنه ليس بنقيضه واما ثانيا فان يلزم قطعاً على تقدير تعدد الزوال  
ان يكون الشيء واحد نقضان لا يطلب المحشي بين الشيء ونقيضه تحقق الثالث فقولك ولا ان يكون الرفع ممنوع  
قال السيد الزاهد في المنهية لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشر اثنت  
كذا اوجدت في نسخ اسما شية الزائدة المتداولة واختار باجموع محشيا وشرا حوا وسلكوا في ميدان تحقيقها لكسا  
ونقل بعض السادات عبارة المنهية بهذا لان العشرة مثلا تصدق على نفسها فيقال عشرة عشر وكذا عشرة  
عشرات انتهى وقال في تحقيقاتنا ان عشرت بالثاء المطولة صيغة المتكلم من التحشير ويكون عشرات مفعولا للتحشي  
عشرات جعلت عشرات عشرة واحد اى مائة وظاهر ان المحمول اية عرضي للمحمول لا متناع محلي  
المحمل من الشيء واذ ثباته ثبت الحمل العرضي وكذا العشرات وقعت تمييزا للعشرة في قوله عشرة عشرات كالرجال  
عشرة رجال من اهل ان العدد محمول على تمييزه الذي هو معدود حلا عن ضياء وانت لا يذهب عليك ان هذا  
على كون التحشير مصداقاً بمعنى ده كردن ولم ينجح في الكتب اسماضرة وقال بعض الفقهاء ان قوله عشرات من عشرة  
وقوله عشرات بالرفع فاعلم ان معنى قوله عشرات عشرات ان نصف عشرات بالعشرة يعني من شدة وهن كما يقال عشرات  
الرجال يعني من شدة مردان وانت لا يذهب عليك ان هذا مبني على كون العشرة مصداقاً بمعنى ده كردن ولم ينجح  
في كتب المنهية اسماضرة واما قال من السيد الزاهد ليس من شمار العربية وليس هو متوجها الى اعوار النقصان  
بل هي متصرفات في دقات المحقولات فلا يبعد وقوع هذا المصداق في كلامه فحبيب فان السيد الزاهد ليس يخرج  
الانفاذ ويمتد المصداق ولا دخل في هذا البفساحة فان الفصاحة او خروج الحكم بالعبارة عن كونها صرف  
والنحو بالانفاذ الموضوع العربية امر آخر قد يبرق قوله واما ان يكون تصور العشرة مع الفصحى امر اخر وعليه بان هذا  
انما يتم لو كان ذلك تصور تصور بالكنه وهذا ممنوع واجب عنه بان العدم امر متساوي وكنهه لا غير متساوي

الحاشية  
على المحشي  
في قوله  
عشرة عشرات

الحاشية  
على المحشي  
في قوله  
عشرة عشرات

ليس الا ما حصل في ذهنه من وقيل عليه فيه ما فيه اقول لم يعلم ما ذا اراد بقوله في ذاته في المقدمتان اللتان في قولك  
 فالاولى منهما ما اقرهنا الحشيت حيث قال سابقا ان الحشيت بالاولى لا تشرعية الثانية منها ما اقرهنا الحشيت  
 قوله سوار كان تقوم ما بالكل على سبيل المبدأ في افاد بجر العلوم روح الاولى في اتيقن اني ان ليقل ان  
 تركب من الكل بل لا يلزم استقار الحشيت عن الذات في وان تركب عن اكل على سبيل الاجتماع لم يبق حقيقة استنة  
 بل يزيد عليها وقيل لعلوم حبه الاولوية انه على هذا المقدر لا يكون الاستحالة في كلا التريدين واحدا بل بطل كل وجه  
 منها بوجه على صحت اقول التريدين شرعا في اتيقن الثاني من التريدين لا يلزم استحالة اتيقن الاول مع انه ليس كذلك  
 فكيف يكون ما قال اولي نعم كان الاولى ان يقول وان تركب عن اكل على سبيل الاجتماع لزم الاستقار و  
 ايضا لم يبق اني قوله حشيتية تنقيدية اني اعلم انه افاد بجر العلوم ان الوجودات الكثيرة لم تكن حقيقة واحدة متفرقة  
 متغايرة للاحاد وبعد عرض الحقيقة قد تقرر حقيقة عددية واحدة واورد عليه بان الوحدات قبل عرض الحقيقة انما  
 تكون حقيقة عددية في حاجة الى عرض الحقيقة ولا فيكون كون الوحدات حقيقة عددية من مقوله الكم بسبب  
 الامر الخارج وهو الحقيقة فيلزم الجولية الذاتية وقيل في توجب كلام بجر العلوم ان يحصل كلامه ان ذاتيات العدد  
 الوحدات من حيث انها معروضة للهئية الاجتماعية فمعد تحقق الهئية الاجتماعية ليصير مجموع الوحدات من حيث  
 كونها معروضة للهئية عدد كما يقال قطعات الخشب من حيث عرض من الهئية سرير فلا يزيد ذاتيات العدد على  
 الوحدات ولا يلزم الجولية الذاتية غاية الامر ان يكون العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهئية وهذا ظهر ان  
 وحق وصدق وكذا الوحدات بلا عرض للهئية وان لم تكن كما لكن مجموع الوحدات المعروضة للهئية الوحدانية ليست  
 كبقابل كم ضرورة انه قابل للمساواة والمفاوطة لذاته فهو مستخرج تحت الكم بالذات انتهى اقول فيه اما اول فبان قوله  
 ذاتيات العدد الوحدات من حيث انها معروضة للهئية الاجتماعية مع انه يخالف قولنا لاحق غاية الامر ان يكون  
 العدد عبارة عن الوحدات المعروضة للهئية غير مطابق للواقع فان الوحدات من حيث انها معروضة للهئية الاجتماعية  
 هو لم يقدّر عرض الهئية لانها ذاتيات العدد وهذا كما يقال ان قطعات الخشب من حيث عرض من الهئية  
 سرير لا انها من حيث عرض من الهئية ذاتيات سرير وانما نينا فبان قوله ولا يلزم الجولية الذاتية ثم فان ذاتيات  
 العدد لما لم ترز على الوحدات كما اعترف به فقول ان العدد ليس عبارة عن كل وحدة وحق ولا عن الوحدات  
 الكثيرة من حيث انها كثيرة بل عن الوحدات من حيث عرض من الهئية فقبل عرضها لم تكن تلك الوحدات عددا وحق  
 الكم ولما عرضت تلك الهئية الوحدات ولو خلت معها من غير ان تدخل الهئية في قوام العدد صارت الوحدات عددا  
 من مقوله الكم بالذات بسبب هذا اللحاظ والعرض من بل هذا الجولية الذاتية قوله اي بعد اقول اني في قوله في المنع  
 انما هو استلزام دخول الوحدات المحضه ودخولها مع الهئية للاستلزام ودخول المجموعات المحضه ودخولها مع الهئية  
 وكلها ليست على الا دخول المجموعات الثلثة محاصلة من الوحدات الثلثة لا دخول سائر المجموعات فيه وقيل  
 في الخواص من ان المجموعات الثلثة محاصلة من الوحدات الثلثة بمنزلة الواحد بالنسبة الى المجموعات التي هي

في قوله  
 حشيتية  
 حشيتية  
 حشيتية

